Regional Meeting on Accelerating Food Systems Transformation in the Arab Region
Amman, Jordan
30- 31 October 2024

Background Document 7

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

نظرة عامة على الأمن الغذائي

في البلدان العربية المتضررة من الصراعات

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أكتوبر 2024م

نظرة عامة على الأمن الغذائي

في البلدان العربية المتضررة من الصراعات

يسلط هذا التقرير الأولي الضوء على وضع النظم الزراعية في دول النزاع في المنطقة ومقدار تأثر الأمن الغذائي ويركز على مدى حجم الاحتياجات اللازمة للقطاع الزراعي وتصويب وضع الأمن الغذائي والتحديات والصعوبات التي تواجهه لتحقيق غايات هدف التنمية المستدامة الثاني بشأن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وإنهاء جميع أشكال سوء التغذية

تسلط مؤشرات الأمن الغذائي وسوء التغذية المتدهورة الضوء على تفاقم المحركات الرئيسية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المنطقة، مثل النزاعات، والتغيرات المناخية والتقلبات الاقتصادية ومن المتوقع استمرار تدهور مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة بشكل أكبر بسبب النزاعات في غزة ولبنان والسودان والجفاف المستمر في العديد من المناطق. وهذا يتطلب تعاوناً مكثفاً بين الشركاء الدوليين لدعم الدول الأعضاء في المنطقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تراجعت الامدادات من المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي كما تراجعت الصادرات من الخامات والمنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة نتيجة ظروف الحرب في مناطق النزاع وارتفاع نسبة الفاقد وانعكاس ذلك على الأسعار وخسارة المنتجين، كما أدى دخول أكثر 32.2 مليون مواطنٍ في حالة النزوح واللجوء من مناطق النزاع إلى ارتفاع الطلب على الغذاء ومصادر الطاقة والمساكن ومراكز الإيواء، والتي تشكل تحدياً كبيراً بعد الحرب وجائحة كورونا على مستوى العالم التي أدت إلى تغيرات اقتصادية كبيرة، إضافة إلى التغييرات المناخية التي تضرب بشدة والكوارث الطبيعية مثل زلزال شمال وغرب سوريا في شهر شباط 2023 وفيضانات ليبيا في درنة في أيلول 2023 وغيرها من الفيضانات التي ضربت اليمن والسودان

أصبح وضع الأمن الغذائي والتغذية في السودان حرجاً بشكل ملحوظ وسط تصاعد الصراع، مما يثير قلقاً كبيراً حيث واجه 37 % من إجمالي السكان مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد

في اليمن منذ عام 2015 تسببت الحرب في تدمير العديد من المزارع والحقول والمنشآت الزراعية، بما في ذلك أنظمة الري والخزانات، مما أدى إلى تقليص الإنتاج الزراعي. وارتفعت نسبة نزوح المزارعين والعمالة الزراعية من مناطق الصراع إلى مناطق أخرى وتركهم الأراضي الزراعية وحرمانهم من مصادر الدخل. وبرزت مع ذلك تحديات اقتصادية متمثلة في التضخم وارتفاع الأسعار ونقص التمويل وانخفاض الطلب بسبب ضعف القدرة الشرائية للسكان. ومما زاد من تفاقم المشكلة التغيرات المناخية المتمثلة في الفيضانات في بعض المناطق والجفاف في مناطق أخرى الأمر الذي أدى إلى تدمير البنى التحتية وتدمير المنتجات الزراعية وكل ذلك ساهم في انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية الأساسية بنحو 50 % مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب. وقد أسهم ذلك بشكل مباشر في انعدام الأمن الغذائي لنحو 20 مليون نسمةٍ ويواجه حوالي 5 ملايين منهم ظروفاً حادة جداً من الجوع الأمر الذي دفع السكان إلى الاعتماد على المساعدات الدولية لتوفير الغذاء

كما أن معدلات انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة وصلت إلى 100 %، كما أشارت التقارير المختلفة إلى خطر المجاعة في قطاع غزة حيث تتصف بمستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، مع وجود بعض السكان في المرحلة الخامسة من التصنيف (الكارثة)، بالإضافة إلى علامات محتملة على تدهور إضافي في الوضع في ظل السيناريو الأسوأ أي استمرار الحرب

اما بالنسبة للضفة الغربية حسب معطيات التقرير الذي نشره معهد السياسات الاقتصادية والاجتماعية (ماس) في يوليو 2024 أشار إلى أن معدلات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية وصل إلى حوالي 18 % من إجمالي عدد السكان

تأثر قطاع الأغذية الزراعية في لبنان بشدة منذ تصاعد الحرب في 18 سبتمبر، حيث تعرضت المزارع والثروة الحيوانية ونظم الإنتاج لأضرار جسيمة. وتُقدر الأضرار الإجمالية في قطاع الأغذية الزراعية (بما في ذلك الزراعة الأساسية [إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية] والصناعات الزراعية وصيد الأسماك) بنحو 220 مليون دولارٍ، في حين يُتوقع أن تتجاوز الخسائر الإجمالية لهذا القطاع 5.4 مليار دولارٍ منذ 7 أكتوبر 2023 وخلال السنوات الثلاث المقبلة، ليصل إجمالي الأضرار والخسائر في إنتاج الأغذية الزراعية إلى 5.6 مليار دولارٍ. وتمتد العواقب إلى ما هو أبعد من الخسائر المالية؛ إذ تهدد استقرار سبل العيش المتعلقة بالزراعة وأمن البلاد الغذائي. ويُقدَّر حجم الخسائر في القوى العاملة في قطاع الأغذية الزراعية بنحو 39 مليون دولارٍ شهرياً

يعد زيادة التمويل لأنظمة غذائية زراعية مستدامة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الهدفين الفرعيين 2.1 و2.2 من أهداف التنمية المستدامة، اللذين يهدفان إلى إنهاء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، ويعد الاستثمار من المحركات الأساسية لتحول أنظمة الأغذية الزراعية ويمكنه نشر آثاره الإيجابية عبر الأنظمة الزراعية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما أن زيادة التمويل أمر حاسم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

حالة الأمن الغذائي والتغذوي حالياً:

تواجه المنطقة العربية تحديات خطيرة في الأمن الغذائي والتغذية، وتبتعد بشكل متزايد عن تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع. وصلت نسبة نقص التغذية في الدول العربية إلى مستوى جديد. فقد ارتفع معدل انتشار نقص التغذية بنسبة 0.6 % في عام 2023 مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 14 %. وكان هناك 66.3 مليون شخصٍ يعانون من نقص التغذية في 2023، بزيادة قدرها 4 ملايين عن عام 2022. بلغ معدل نقص التغذية أعلى مستوياته في الدول منخفضة الدخل حيث وصل إلى 31.1 %، وفي الدول العربية الأقل نمواً بنسبة 28.8 %.

استمر اتساع الفجوة في معدلات نقص التغذية بين الدول التي تعاني من النزاعات وتلك التي لا تعاني منها في المنطقة في عام 2023، حيث أن ازدياد عدد وحجم النزاعات يعد من العوامل المؤثرة الكبرى في انعدام الأمن الغذائي. فقد بلغ معدل نقص التغذية في الدول المتأثرة بالنزاعات 26.4 %، وهو أربعة أضعاف معدل نقص التغذية في الدول الأخرى (6.6 %). وكانت الصومال الأعلى بمعدل 51.3 %، تليها اليمن بنسبة 39.5 %، وسوريا بنسبة 34 %، وجزر القمر بنسبة 16.9 %.

يظل سوء التغذية الخطر الأكبر؛ إذ بلغت نسبة زيادة الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة والبالغين في عام 2022 حوالي ضعف المتوسط العالمي. ومن 2017 إلى 2022، ارتفعت تكلفة النظام الغذائي الصحي بنسبة 28.2 %، ولم يتمكن ما يقرب من ثلث سكان المنطقة من تحمل تكاليف النظام الغذائي الصحي في عام 2022.

في عام 2023، بلغ انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد في المنطقة العربية 39.4 % (186.5 مليون شخص)، بزيادة قدرها 1.1 نقطة مئوية عن العام السابق. وواجه 15.4 % من السكان (72.7 مليون شخصٍ) انعداماً شديداً في الأمن الغذائي. واحتوت مناطق النزاع على أكبر نسبة من الأفراد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في 2023، حيث بلغ عددهم 44.1 مليون شخصٍ. وتشير تصاعد النزاعات في دول مثل: السودان وفلسطين ولبنان إلى استمرار هذا الاتجاه التصاعدي. وعانت الدول منخفضة الدخل من أعلى النسب، حيث واجه 68.5 % من السكان انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد

في غزة، أسفر الصراع عن حصيلة غير مسبوقة من الضحايا، وتدمير واسع النطاق، وتشريد جماعي، إلى جانب قيود شديدة على السلع التجارية، بينما تواجه المساعدات الإنسانية عوائق كبيرة في الوصول. وأبرز تحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي IPC-[1] لحالة انعدام الأمن الغذائي الحاد في ديسمبر 2023 خطراً حاداً من المجاعة. وبحلول يونيو 2024، واجه كل سكان غزة مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي عند المرحلة الثالثة (أزمة) أو المراحل الأعلى. وكان من المتوقع أن يواجه نصف سكان قطاع غزة (1.11 مليون شخص) ظروفًا كارثية المرحلة الخامسة من IPC.

أما بالنسبة للضفة الغربية حسب معطيات التقرير الذي نشره معهد السياسات الاقتصادية والاجتماعية (ماس) في يوليو 2024 أشار إلى أن معدلات انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية وصل إلى حوالي 18 % من إجمالي عدد السكان

اما في سوريا ونتيجة للتحديات المستمرة أصبح الأمن الغذائي قضية حرجة فلقد تراجعت مستويات الدخل إلى حدود حرجة مما أدى الى لجوء السكان الى بيع أو تأجير الأصول المملوكة لتغطية الاحتياجات والاعتماد على الإعانات الموزعة من لجنة الإغاثة والمؤمنة من المنظمات الدولية لتوفير سبل العيش. ورغم ذلك كان هناك فارق كبير بين الدخل ونفقات الأسرة، وتركز الإنفاق بنسبة كبيرة منه على الغذاء لنحو 89 % من السكان، وأصبحت معظم الأسر غير قادرة على شراء احتياجاتها الغذائية وغير قادرة على تخزين المنتجات الغذائية الرئيسية التي كانت تعمل على تخزينها ضمن العادات الاجتماعية المتعارف عليها (ثقافة المونة التي تعتبر جزءاً رئيسياً من عادات الأمن الغذائي الأسري في سوريا) ولم يعد بالإمكان الوثوق بجودة المنتجات المتاحة بالأسواق لضعف الرقابة عليها

أثر النزاع في جنوب لبنان بشدة على الأمن الغذائي. ومع نزوح 1.1 مليون شخصٍ وإبلاغ 72 % من المزارعين عن خسائر في الدخل، أصبح الأمن الغذائي مهدداً بشدة، حيث لم يعد بإمكان العديد من المزارعين الوصول إلى حقولهم، مما أدى إلى تلف المحاصيل وتعطيل الإنتاج الزراعي

فيما يتعلق بالأمن الغذائي، أدى القصف المستمر والنزوح الجماعي إلى إغلاق الأفران والمطاحن، حيث اضطر 70 مخبزاً للإغلاق أو العمل جزئياً بسبب القصف المكثف. وقد يؤدي هذا إلى نقص الغذاء في المناطق المتأثرة ،وتسببت القيود المفروضة على الحركة وصعوبة الوصول إلى الموانئ في ترك الصيادين لقواربهم وتوقف أنشطة الصيد. فرضت إسرائيل قيوداً على الوصول إلى السواحل والبحر جنوب نهر الأولي، وهو ما يمثل حوالي 30 % من إجمالي الصيد في لبنان. ويقدر أن 94.35 مليون دولارٍ ستضيع إذا توقفت أنشطة الصيد لمدة عام بسبب العدوان الإسرائيلي في جنوب لبنان. تم الإبلاغ عن أن إجمالي إنتاج الأسماك في لبنان بلغ حوالي 3,728 طناً متريًا، بينما بلغت إيرادات قطاع الثروة السمكية 377.40 مليون دولارٍ أمريكي في عام 2023.

وخلال السنوات الماضية شهد اليمن تفاقماً في أزمة الأمن الغذائي نتيجة استمرار النزاع والتدهور الاقتصادي وتفاقم التغيرات المناخية. انعكست هذه التحديات بشكل حاد على حياة ملايين اليمنيين، مما جعلهم يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي والمجاعة. ويعاني حوالي (17-19) مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يمثل أكثر من نصف سكان البلاد. منهم (6.1) مليون شخصٍ في حالة حرجة ويواجهون مستويات عالية من الجوع. ونظراً لانخفاض إنتاج الغذاء محلياً، ارتفع الاعتماد على المساعدات الإنسانية بشكل كبير في 2023. تقدر الأمم المتحدة أن حوالي (80 %) من سكان اليمن يعتمدون على شكل من أشكال المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة

ومع تفاقم الأزمة الغذائية انعكس ذلك على معدلات سوء التغذية في البلاد، خاصة بين الأطفال. تشير التقديرات إلى أن (2.2) مليون طفلٍ يعانون من سوء التغذية الحاد، وأن (500) ألف طفلٍ منهم في حالة حرجة ويواجهون خطر الموت دون تدخل عاجل ، كما أن الأمهات الحوامل والمرضعات هن من بين الفئات الأكثر تضرراً، حيث يعاني أكثر من (1.3) مليون امرأةٍ من سوء التغذية، مما أثر بشكل مباشر على صحتهن وصحة الأجيال القادمة

في السودان يتزايد القلق من النقص الشديد فى الإنتاج و التخوف من إنعدام الأمن الغذائى والحاجة الشديدة للجوء إلى الأستيراد مع صعوبة تنفيذه فى ظل الظروف الحالية ،ويبقى خيار المعونات الخارجية مفتوحاً مع سلبياته الكثيرة

وصل الأمن الغذائى للبلاد مرحلة الخطر ويحتاج إلى جهد كبير من السلطات ومن المنظمات العاملة فى المجال. فبحسب آخر تصنيف مرحلي لموقف الأمن الغذائى، فإن أكثر من 17 مليون سودانى يقعون الآن فى مراحل الخطر الغذائي (المرحلة الثالثة IPC 3) ومرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة IPC 4) مع وجود خطورة محتملة لوصول بعض المناطق وبعض المواطنين إلى المرحلة الخامسة وهي مرحلة المجاعة الكارثية وقد بدأت نذرها الآن

وأدى الصراع إلى نزوح 6.5 مليون شخصٍ إلى داخل السودان ومليوني شخص إضافي يلتمسون اللجوء إلى الدول المجاورة. ونزح أكثر من مليون شخصٍ بين نوفمبر 2023 ومارس 2024 وحده. في ديسمبر 2023، امتد الصراع إلى ولاية الجزيرة، مما أدى إلى نزوح مئات الآلاف من الناس. في حين أن شدة الصراع طفيفة تقل في أجزاء من غرب السودان و النيل الأبيض و شمال وغرب دارفور، وشهدت كردفان وجنوبها تكثيفاً من الأعمال العدائية

1 IPC, Integrated Food Security Phase Classification, Five phases from 1 to 5, Phase 1 Minimal Food insecurity, Phase 2 Stressed, Phase 3 Crises, Phase 4 Emergency and phase 5 Catastrophe/Famine.

واقع القطاع الزراعي الآن في مناطق النزاع:

يشكل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في دول المنطقة، حيث يسهم بفعالية في الاقتصاد الوطني ويدعم الأمن الغذائي ويوفر فرص العمل. ففي فلسطين، يساهم القطاع الزراعي بنسبة 24 % من الصادرات و6.3 % من الناتج المحلي، فيما يعمل به 13 % من القوى العاملة، وبلغت قيمة إنتاجه الزراعي عام 2022 نحو 1.96 مليار دولار. أما في سوريا، فكان القطاع يمثل 27 % من الناتج المحلي عام 2000، لكنه تراجع بسبب الأزمات إلى 16 % عام 2021. وفي اليمن، يسهم القطاع الزراعي بنحو 13.7 % من الناتج المحلي و16.5 % من الدخل القومي، معتمدًا على الزراعة كمصدر دخل رئيسي لقرابة 70 % من السكان. وفي لبنان، قبل الأزمة الاقتصادية كان القطاع يغطي 80 % من الناتج المحلي في المناطق الزراعية الرئيسية، غير أن الأزمات الأخيرة حدت من قدرته على المساهمة الاقتصادية. وفي السودان، يمتاز بموارد زراعية ومائية غنية، حيث يشغل القطاع 36 % من الناتج القومي و90 % من الصادرات غير البترولية، وللقطاع الزراعي دور رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار بعد النزاعات، ويعتمد على موارد محلية يسيرة لتفعيل الاقتصاد

في عام 2022 بلغت قيمة الإنتاج الزراعي في فلسطين حوالي (1,960 مليون دولارٍ)، منها 575 مليون دولارٍ في قطاع غزة، كما أشارت بيانات التعداد الزراعي الثاني 2021 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن عدد الحائزين الزراعيين في فلسطين بلغ 138 ألف حائزٍ وحائزةٍ (منهم 113,712 في الضفة الغربية، و24,754في قطاع غزة)،كما بلغت مساحة الحيازات الزراعية في فلسطين حوالي 1.21 مليون دونمٍ، وتنقسم الحيازات في قطاع غزة منها (13,420 حيازة) حيازة نباتية، و(7,632 حيازة) حيازة حيوانية، (3,703 حيازة) حيازة مختلطة. وبلغت مساحة المحاصيل الزراعية النباتية في قطاع غزة 116 ألف دونمٍ تشمل 19 ألف دونم محاصيل حقلية، 61 ألف دونم خضار، و36 ألف دونم أشجار بستنة.

وبلغت أعداد الأبقار في قطاع غزة 14,578 رأسٍ (22 % من أعداد الأبقار في فلسطين)، ووصلت أعداد الضأن والماعز في قطاع غزة 66,535 رأسٍ (7 % من أعداد الضأن والماعز في فلسطين). أما بالنسبة للدواجن يربى قطاع غزة ما يصل إلى 14 مليون طائرٍ من الدواجن اللاحمة سنوياً (20 % من الإجمالي)، كما يربى في قطاع غزة ما يصل إلى 566,000 طائرٍ من الدجاج البياض

اما في الجمهورية العربية السورية بعد عام 2000 تم تطوير السياسات الزراعية من تحقيق الإكتفاء الذاتي إلى السياسات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي وخاصة بعد أن بدأت التحديات التي تواجه القطاع الزراعي بالتراكم، مما أثر بشكل كبير على حجم الإنتاج الزراعي ومكوناته وتنوعه والتي أدت إلى تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي إلى 16 % عام 2010 (كذلك بسبب ارتفاع مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي بعد التطور الكبير في مجال العقارات والخدمات والاتصالات) وتنالت فيما بعد نتيجة الأزمات التي واجهت البلاد من الحرب الإرهابية وجائحة كورونا والزلزال المدمر

تأتي أهمية القطاع الزراعي إلى أنه يتم زراعة نحو 80 نوعاً نباتياً وتربية 20 نوعاً حيوانياً، وهو يوفر فرص عمل ومصدر رزق للسكان الريفيين الذين يشكلون نحو 49 %، ولمن يعمل في تداول مستلزمات الإنتاج الزراعي والإنتاج الزراعي، كما يوفر المواد الأولية للصناعات الغذائية والتحويلية وهو المحرك الرئيسي للتجارة والمالية. ويتوزع الإنتاج الزراعي إلى 83 % منتجات نباتية (القمح، الشعير، أعلاف محاصيل وخضروات أخرى، أشجار مثمرة وفواكه) و17 % منتجات ثروة حيوانية (حليب، لحوم مواشٍ ودواجن وأسماك)

للقطاع الزراعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للجمهورية اليمنية، ويمثل أحد أهم مرتكزات الاقتصاد الوطني؛ إذ تبلغ متوسط مساهمة القطاع الزراعي حوالي (13.7 %) من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ متوسط مساهمة قطاع الزراعة في الدخل القومي (16.5 %) للجمهورية اليمنية. ويأتي القطاع الزراعي في المرتبة الأولى من حيث استيعاب العمالة حيث تصل نسبة القوى العاملة الزراعية 54 % من إجمالي القوى العاملة في البلاد. وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة نحو (1.6) مليون هكتارٍ، والمساحة المزروعة منها (81 %)، وتقدر نسبة المساحة المطرية (51 %) من إجمالي المساحة المزروعة، وتعتمد مناطق أخرى على الري من المياه الجوفية أو الخزانات والسدود والينابيع وتصل نسبة المساحة المروية منها إلى (49 %) من إجمالي المساحة المزروعة

يمثل قطاع الثروة السمكية ثاني أكبر الصادرات اليمنية بعد النفط والغاز ويشغل القطاع نحو 500 ألف عاملٍ ويبلغ عدد الصيادين في قطاع الصيد التقليدي 126 ألف صيادٍ ينتشروا في 10 محافظاتٍ أكبرها محافظة الحديدة ويبلغ عدد الجمعيات السمكية 146 جمعيةً في حين تبلغ عدد قوارب الصيد التقليدي حوالي 32 ألف قاربٍ

قبل الصراع في لبنان، كان قطاع الزراعة والغذاء في محافظات النبطية والجنوب والبقاع محركاً أساسياً للاقتصادات المحلية، حيث ساهم بما يصل إلى 80 % من الناتج المحلي الإجمالي في هذه المناطق. في محافظة الجنوب وحدها، كانت تتركز 64 % من أشجار الحمضيات في البلاد، و94 % من مزارع الموز، و15 % من أشجار الزيتون، و44 % من أشجار الفاكهة الاستوائية، بما في ذلك 63 % من أشجار الأفوكادو. كما كانت منطقة البقاع تنتج 70 % من عنب لبنان. مع تخصيص 30 % من هذا الإنتاج للصناعة

كان تربية المواشي، وخاصة إنتاج الألبان، مصدر رزق أساسي لحوالي 60 % من أفقر الأسر الزراعية في الجنوب. ومع ذلك، تأثر القطاع بشكل كبير بسبب الأزمة الاقتصادية التي بدأت في 2019 والتي قيدت الوصول إلى التمويل، وزادت من ضعف التكامل في سلاسل القيمة والقصور في المؤسسات العامة. كما كانت تعتمد الشركات الزراعية في محافظتي النبطية والجنوب بشكل كبير على المساعدات الدولية، حيث كان 30 % من تعاونيات لبنان متمركزة في هذه المناطق

الزراعة في السودان تعتبر القطاع الاكثر تشغيلاً واستيعاباً للسكان ،وبالتالي فإن تحريكه يؤدي إلى تحريك قطاعات كبيرة من السكان والمجتمعات ويمتد أثره إلى القطاعات الاقتصادية الاخرى. هو القطاع الذي لا يحتاج لموارد مالية كبيرة لإعماره في هذه المرحلة . ويساهم في تخفيف حدة الفقر والنزاعات و يزيد من معدلات استقرار المجتمعات وصيانة الموارد الطبيعية

يساهم القطاع الزراعي بحوالي 36 % من الناتج القومي الإجمالي وحوالي 90 % من حجم الصادرات غير البترولية و75 % من القطاعات الإنتاجية وأكثر من 60 % من القوى العاملة ويوفر حوالي 90 % من الإحتياجات الغذائية

تتميز الزراعة في السودان بوفرة الموارد الزراعية وتنوعها ؛ إذ تساوي المساحات القابلة للزراعة بالسودان نحو 10 % من المساحات المتاحة على مستوى العالم. وتبلغ المياه المتوفرة من الأمطار نحو 400 مليار مترٍ مكعبٍ ونحو 20 مليار مترٍ مكعبٍ من مياه الأنهار ونحو 10 مليارات مترٍ مكعبٍ من المياه الجوفية. تقع في السودان خمسة نطاقاتٍ مناخيةٍ ويتمتع السودان بسطوع الشمس طوال العام في أغلب مساحاته ومن السمات العامة للزراعة والثروة الحيوانية بالسودان تقليدية نظم الإنتاج ؛إذ تسود نظم الإنتاج التقليدية وتغطي نحو 60 % من المساحات المزروعة بأساليب تقليدية وبدون تقانات زراعية حديثة. نتج عن ذلك إنتاجية متدنية لكل المحاصيل وكذلك الحيوانات والعائد الضعيف إنتاجاً وقيمةً مما تسبب في نسبة عالية من الفقر للعاملين في القطاع.

الصعوبات والتحديات أمام قطاع الزراعة في مناطق النزاع:

يواجه القطاع الزراعي في مناطق النزاع في الدول العربية معوقات عدة تتمثل بندرة وشح الموارد المائية وانخفاض الإنتاجية في الزراعات البعلية والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود وضعف البنية التحتية التسويقية وتقنيات ما بعد الحصاد، هذا بالإضافة إلى التغيرات المناخية والتي ألقت بظلالها السلبية على الزراعة والأمن الغذائي في الإقليم. كما أن للركود الاقتصادي العالمي أثره السلبي على تنمية الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي إضافة إلى النزاعات وما تخلفه من تدمير للإنسان والبنى التحتية

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي المعوق الرئيسي للتنمية الزراعية في فلسطين والذي يتمثل بحرب الإبادة الجماعية التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة والتي أدت إلى تدمير شبه كلي للقطاع الزراعي وتدهور حالة الأمن الغذائي، هذا بالإضافة إلى استمرار سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على 62 % من أراضي الضفة الغربية وسيطرته على أكثر من 85 % من الحقوق المائية الفلسطينية وسيطرته أيضاً على المعابر والحدود، كذلك إقامة جدار الضم والفصل العنصري وإقامة أكثر من 700 حاجزٍ تفصل ما بين المدن والقرى الفلسطينية والتي تعيق حركة التنقل للأفراد والبضائع

مع بدء الأعمال العسكرية في قطاع غزة وتلاها في جنوب لبنان، فقد واجهت سوريا ازمة اضافية تتمثل في لجوء 125 الف لبناني اليها وعودة 400 الف مواطن سوري ممن لجأوا سابقا للبنان. هذا مما شكل زيادة الضغط على مؤشرات الأمن الغذائي وعلى الموارد الطبيعية والخدمات والبنى التحتية، ولاسيما في ظل محدودية مصادر الطاقة المتاحة لتلبية الاحتياجات في ظل عدم كفاية المساعدات المقدمة للإغاثة من المنظمات الدولية وزيادة صعوبات توفير مياه الشرب ومستلزمات الحياة في كثير من المناطق ناهيك عن زيادة الأثر البيئي الناتج عن عدم تدوير المخلفات السكانية والصناعية والتنافسية على فرص العمل المتاحة وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وزيادة الضغط المعيشي على السكان

في لبنان تشمل حسابات الخسائر الأصول التالفة بالإضافة إلى الأصول غير المتاحة التي تركها المزارعون والرعاة. يتم حساب الخسائر على مدى ثلاث سنواتٍ لتشمل فترة التعافي اللازمة لأنظمة الزراعة والغذاء. تظل البيانات الحالية تقديرية بسبب عدة قيود في جمع البيانات ونقص شامل في التأكيد الميداني. لا تزال هناك فجواتٍ كبيرةٍ في البيانات، خاصة بالنسبة للبنية التحتية الزراعية، ويرجع ذلك إلى التحديات في الوصول إلى المناطق المتنازع عليها

يواجهه القطاع الزراعي اليمني تحديات عدة أهمها انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي وشحة المحلات الزراعية اللازمة للزراعة ومحدودية الأراضي الزراعية وموارد المياه وضعف الأنظمة التسويقية والبنى التحتية لها وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتغير المناخ وانتشار أمراض الماشية والكوارث الطبيعية مثل:الفيضانات وغزو الجراد الصحراوي

في السودان و بالنظر للأضرار الجسيمة التي ألحقتها الحرب بالاقتصاد والبنيات التحتية والسكان والأمن المجتمعي من تخريب و نهب و قتل ونزوح وهدم لركائز التعايش الإجتماعي، ونتيجة لكل ذلك فلا بد من التركيز على الزراعة وهي القطاع الأكبر و الأسرع مردوداً في تسريع عمليات استعادة العافية الاقتصادية والنهوض و السلام ،حيث أن العمالة في القطاع الزراعي تمثل نحو 60 % من السكان. إضافة إلى اعتماد هذا القطاع على التقانات البسيطة الموروثة ومصادر الري التقليدية وتعثر الوصول للأسواق

الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي بسبب النزاع:

يشهد القطاع الزراعي في مناطق النزاع أضراراً جسيمةً جراء النزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية المتراكمة، حيث تسببت هذه التحديات في تدمير البنية التحتية الزراعية وتراجع الإنتاجية الزراعية وسلاسل التوريد، وأثرت بشكل كبير على سبل العيش والأمن الغذائي. تمتد الأضرار لتشمل تدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والمرافق الحيوية مثل المياه، وانخفاض في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، مما أدى إلى تدهور القيمة الزراعية للعديد من المحاصيل الأساسية كالزيتون والموز والحمضيات والبطاطا. كما تواجه الأسواق تحديات عديدة تؤدي إلى ضعف الصادرات الزراعية، وتهديد استقرار الاقتصاد الوطني

في قطاع غزة ووفقاً لتقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية فقد بلغت قيمة الخسائر الزراعية المباشرة في القطاع الزراعي في قطاع غزة حوالي 2 مليار دولارٍ امريكي. وقد أشار التقرير الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والذي نشر بتاريخ 01 أيلول 2024، إلى أن 68 % من الأراضي الزراعية تم تدميرها، وتدمير 44.3 % من مساحة البيوت البلاستيكية ،بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية الزراعية، بما يشمل تدمير 537 حديقةً منزليةً، و484 حظيرة دواجن، و 591 حظيرةً ومزرعة أغنام، و 400 مستودع ومخزن زراعي، و 184 بركةً زراعيةً، و 59 مزرعة أبقار، كما أشار التقرير إلى تدمير قطاع المياه في قطاع غزة حيث وصل التدمير إلى قرابة 2261 بئرٍ جوفي وتدمير محطة تنقية المياه الرئيسية شرق مدينة غزة وتدمير مولدات الطاقة وألواح الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى تدمير خطوط نقل المياه الرئيسة والفرعية، إضافة إلى ذلك فقد أتت الحرب الإسرائيلية على كافة الطرق الزراعية وبيوت التعبئة ومعاصر الزيتون، بالإضافة إلى تدمير ميناء الصيد البحري وقوارب الصيد حيث تم تدمير قرابة 3500 قارب صيد وحرمان 5000 آلاف صيادٍ من ممارسة مهنة الصيد، ودمر الاحتلال أيضاً جميع البنية التحتية المتعلقة بالميناء من سوق السمك وغيرها، كما دمر الاحتلال أسواق الخضار في جميع محافظات القطاع

أما في الضفة الغربية فقد تصاعدت وتيرة الاعتداءات والانتهاكات من قبل قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين على القطاع الزراعي بشكل كبير بعد السابع من أكتوبر 2023 وتمثلت هذه الاعتداءات والانتهاكات بالاستيطان الرعوي ومصادرة الأراضي، كما تركزت هذه الاعتداءات على قطاع الزيتون، حسب تقرير صادر عن وزارة الزراعة في شهر تموز 2024 بيّن أن معظم الاعتداءات على قطاع الزيتون تمثلت في حرق وتكسير واقتلاع أشجار الزيتون وسرقة ثمار الزيتون ومنع المزارعين من الوصول إلى بساتين الزيتون، حيث قدرت وزارة الزراعة أن قرابة 100 ألف دونمٍ من بساتين الزيتون لم يتمكن المزارعين من الوصول إليها، كما شملت اعتداءات وانتهاكات الاحتلال جميع القطاعات الزراعية وخاصة مصادر المياه ومصادرة المعدات والآليات الزراعية وتجريف الأراضي والطرق الزراعية وسرقة وقتل الأغنام، حيث بلغت قيمة الأضرار الزراعية حوالي 14 مليون دولارٍ أمريكي منذ السابع من أكتوبر 2023 ، علماً بأن هذه الأرقام والمعطيات متغيرة بسبب استمرار الانتهاكات والاعتداءات من قبل الاحتلال

كانت سوريا إحدى الدول المتأثرة بالنزاع وعدم الاستقرار في المنطقة بشكل كبير حيث شهد تحولات كبيرة خلال الفترة 2011-2024 بدأت بخروج مساحات واسعة من الاستثمار الزراعي نتيجة تدمير كافة البنى التحتية الزراعية من الأراضي والسدود وشبكات الري الزراعية والآبار والآت والأدوات الزراعية وقتل المواشي والثروة الحيوانية وتدمير الصوامع ومعامل تصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية والمعدات الزراعية وحرق الغابات وتدمير البيئة وتدهور المراعي الطبيعية، وقيام دول الجوار بالتحكم وحجب واردات الموارد المائية من نهر الفرات، والتي تزامنت مع تطبيق العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة على سوريا والتي أدت إلى ارتفاع حاد في سعر الصرف خلال الفترة 2019-2023 بأضعاف الزيادة الحاصلة خلال الفترة 2011-2018 وارتفاع معدلات التضخم والأسعار والتي انعكست على قدرة الفلاحين والمزارعين للحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، وارتفاع تكاليف إنتاج الغذاء، وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المسوقة. وضعف القدرة الشرائية لدى الشريحة العظمى من السكان، مما اضطرهم إلى اتباع استراتيجيات تأقلم سلبية حادة جعلت أغلب الأسر تقع في فئات الأسر غير الآمنة غذائياً.

بلغت القيمة المقدرة للخسائر المباشرة الناجمة عن تدمير البنى التحتية الزراعية وسلاسل القيمة الزراعية 51.2 مليار دولارٍ وخسارة المواسم خلال الفترة 2011-2023 إلى أكثر من 70 مليار دولارٍ (عدا الخسائر الناتجة عن تدمير صوامع ومخازن ومخزون الحبوب ومحالج القطن، ومعامل الصناعات الزراعية والمخازن المبردة ومعامل مستلزمات الإنتاج)، والتي ستكون أكبر عند إعادة التأهيل وفق معدلات التضخم، أما قيمة الخسائر غير المباشرة فلا يمكن تقديرها حالياً في ظل الأزمات المتراكمة والتضخم الناتج عنها، وبشكل عام لا يمكن تحديد حجم الأضرار والخسائر النهائية مازالت الحرب على لبنان وفلسطين مستمرة

تعرض القطاع الزراعي في الجمهورية اليمنية لخسائر كبيرة نتيجة استمرار الحرب منذ عام 2015 وكذلك نتيجة الأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية وقد تسببت هذه الأحداث في تدهور البنية التحتية الزراعية وتعطيل الإنتاج الأمر الذي أثر على النظم الزراعية والأمن الغذائي وقد قدرت وزارة الزراعة والري الخسائر التي تعرض لها القطاع الزراعي بعد عامين فقط من الحرب بمبلغ تجاوز الـ (16) مليار دولارٍ، وذلك من خلال استهداف أكثر من (5000) موقع زراعي وتدمير كامل أو جزئي لأكثر من (3700) من المباني والمنشآت والبيوت الزراعية وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي بشكل ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي. فكان القطاع قبل 2015، يسهم بحوالي 20-25 % من الناتج المحلي الإجمالي، لكنه تراجع إلى حوالي 13 % في السنوات الأخيرة

ونتيجة للصراع في اليمن تعرض قطاع الأسماك إلى مشاكل كبيرة منها خسارة آلاف الصيادين لمصدر دخلهم نتيجة تعرضهم لهجمات مستمرة أثناء ممارساتهم مهنة الصيد ،ونتيجة للصراع تراجعت كمية الإنتاج السمكي وانخفضت من 200 ألف طنٍ عام 2014 إلى 75 ألف طنٍ عام 2017 . بينما انخفضت الصادرات من الأسماك من 37 ألف طنٍ عام 2016 إلى نحو 32 ألف طنٍ عام 2017 وبالتالي انخفضت قيمة الصادرات لنفس الفترة من 101.6 مليون دولارٍ إلى 31.9 مليون دولارٍ.

في لبنان تتفاوت تأثيرات النزاع بشكل كبير عبر المناطق، حيث تشهد المناطق القريبة من الحدود الجنوبية أشد الأضرار والخسائر. ووفقاً لأحدث التحليلات، كانت مدينة صور الأكثر تضرراً بخسائر بلغت 627.09 مليون دولارٍ، تليها مرجعيون بـ 374.54 مليون دولارٍ، بنت جبيل بـ 352.43 مليون دولارٍ، والنبطية بـ 329.63 مليون دولارٍ. وتشمل المناطق الأخرى المتأثرة منها بعلبك والهرمل بـ 124.33 مليون دولارٍ والبقاع الغربي بـ 88.88 مليون دولارٍ، وراشيا بـ 82.72 مليون دولارٍ، ليصل إجمالي الأضرار والخسائر في الإنتاج الزراعي الأساسي إلى 2.23 مليار دولارٍ

تضررت سلاسل القيمة الزراعية، خاصة إنتاج زيت الزيتون في جنوب لبنان بشكل كبير. تشير التقديرات إلى أن القصف والنزوح خلال موسم حصاد الزيتون سيؤدي إلى خسائر بقيمة 58.45 مليون دولارٍ، مع تفاقم الأمر بفقدان زيت الزيتون الذي كان يتمتع عادة بزيادة في السوق تبلغ 16 %. كما تضرر إنتاج الحمضيات والأفوكادو، حيث بلغت خسائر الحمضيات 48.09 مليون دولارٍ مع تأثير بنسبة 16.8 % على الإنتاج. وقد تأثرت مزارع الموز، خاصة في صور وصيدا، بشكل خاص حيث بلغت الأضرار 389.74 مليون دولارٍ مع تأثير بنسبة 17 %. بالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن تخسر محاصيل البطاطا والخضار 331.77 مليون دولارٍ، مع تأثير بنسبة 22.7 %. كما واجهت البساتين المختلطة والحقول تأثيراً بنسبة 18.5 %، في حين تكبد التبغ خسارة بنسبة 16.2 %. كما تأثرت بساتين الزيتون والكروم، مع تأثيرات بنسبة 11.6 % و15.9 % على التوالي. كما تأثرت الماشية أيضاً بشكل كبير، وخاصة الأبقار التي تكبدت أضراراً بقيمة 309.90 مليون دولارٍ. تم الإبلاغ عن خسائر كبيرة بين الأغنام و الماعز وغيرها من المواشي، وقد تفاقمت بسبب انقطاع إمدادات العلف وهجر القطعان بسبب الإجلاءات

تعرض لبنان الى خسائر بقيمة 20 مليار دولار بسبب الحرب 8 مليار دولار منها خلال الشهر الاخير فقط و266 مليون دولار الخسائر اليومية للبنان و50 الف شركة تعطلت عن العمل اي 60 % من الشركات تعرض لتدمير كامل اوجزئي حسب وزارة الاقتصاد اللبناني كما ان 25 % من مساحة لبنان مستهدفة للتدمير معظمها في مناطق زراعية حسب UNHCR ومن المتوقع دخول 60 % من سكان لبنان في فقر حاد (3مليون شخص) حيث ان خسائر كل لبناني بسبب الحرب بلغت 3.5 الف دولار

تكبد القطاع الزراعي في السودان خسائر جسيمة بسبب الحرب فقد تم تدمير ونهب الأصول الرأسمالية من مزارع وأبقار ودواجن ومعدات ميكانيكية ومعدات ري وتم تخريب المعمل المركزي للبحوث البيطرية بالخرطوم

ونيالا وهما المصدران الرئيسيان لإنتاج اللقاحات البيطرية ودمرت معظم المحاجر والمسالخ البيطرية وتم تخريب محطات البحوث الزراعية بود مدني والخرطوم ودمرت وحدة الموارد الوراثية التابعة لهيئة البحوث الزراعية بود مدني وبنك الجينات الرئيس الذي يضم أكثر من 15 ألف مورد وراثي للمحاصيل الزراعية وتم نهب مخازن المدخلات من بذور وكيماويات بالإضافة إلى تدمير المنتجات الزراعية بمستودعات التخزين الجافة والمبردة للقطاع الخاص. كما تم تدمير ونهب كل الاسواق الرئيسة في الخرطوم والجزيرة وجزء من ولاية سنار، والجنينة ونيالا و زالنجي، وتم فيها تدمير الشركات الكبرى والصغرى والبنوك في الخرطوم وولايات الجزيرة وغرب وجنوب دارفور، ونهبت الجرارات والمعدات الزراعية ،كما تم تدمير مزارع الدواجن والألبان ومزارع البرسيم والأعلاف وجنان الفاكهة والخضر في الخرطوم والجزيرة و مطاحن الغلال ومصانع الأعلاف ومصانع المواد الغذائية والمخازن الجافة والمبردة. نتيجة لكل ذلك فقد إنعدم الأمن والاستقرار في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وقدرت خسائر هذا القطاع بحوالي 10 مليارات دولارٍ.

أثرت الحرب الدائرة منذ أبريل 2023 وحتى الآن كثيراً على أداء القطاع الزراعي. فقد تناقصت المساحة المزروعة بالمحاصيل الرئيسة المطرية إلى 14 مليون فدانٍ فقط والقمح إلى 300 ألف فدانٍ في العام 2024 بينما كانت المساحات قد وصلت إلى 40 مليون فدان للمحاصيل المطرية وإلى 600 ألف فدان للقمح في العام 2022 وتراجع إنتاج الحبوب الأساسية (الذرة والدخن والقمح) بنسبة 40 % مقارنة بمتوسط الإنتاج في السنوات الخمس الماضية حسب إحصاءات منظمة الفاو

التدخلات العاجلة المطلوبة حالياً:

من المبكر جداً الوصول إلى قائمة شاملة بالاحتياجات بسبب استمرار الأعمال العدائية في قطاع غزة وجنوب لبنان والنزاع في السودان واضطراب سلاسل الامداد في البحر الأحمر، وهذا مما يجعل قائمة الأضرار مرشحة للتغيير إلا أن ما نستطيع تحديدة حتى الآن هو مؤشر إلى نوع الأضرار والقيمة الأولية لماهية التدخلات المطلوبة التي تتحدد حالياً في مرحلة الإغاثة العاجلة الإنسانية والتدخلات اللازمة للمزارعين لحماية الموسم الزراعي والثروة الحيوانية، إضافة إلى احتياجات وضرورات مرحلة الانعاش المبكر

1 - في مرحلة الإغاثة العاجلة:

تتطلب الأوضاع الراهنة في فلسطين و سوريا و اليمن والسودان تدخلات إغاثية عاجلة لدعم القطاع الزراعي وإعادة تأهيله في ظل الأضرار التي لحقت به نتيجة الصراعات والتدهور الاقتصادي، تشمل توفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين لضمان نجاح المواسم الزراعية وإعادة تأهيل قدرات المؤسسات المعنية لضمان دعم المزارعين وتوفير الخدمات التقنية.

تمحور الحاجة حول تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي الأساسية كالأسمدة، البذور والمعدات الزراعية، مع تعزيز القدرة على توفير الطاقة والمحروقات وتقديم المعونات الغذائية للنازحين والمهجرين وأهمية إعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة، مثل موانئ الصيد والمزارع وتوفير الأدوات الزراعية والآلات والمستلزمات الضرورية لدعم الإنتاج واستعادة دور الزراعة في تحقيق الاستقرار الغذائي وإعادة تأهيل الأسواق والمجازر والمصانع المتضررة لدعم الإنتاج الغذائي المحلي وتعزيز الصادرات

ففي فلسطين تشمل هذه المرحلة تدخلات عاجلة لأنشطة المزارعين وتقدر تكلفة الأنشطة والإغاثة العاجلة حوالي 60 مليون دولارٍ وتشمل الأنشطة تقديم مستلزمات الإنتاج العاجلة لإعادة الحلقة الإنتاجية للقطاع الزراعي وتشمل هذه المدخلات مضخات وأنظمة الري الحقلي، والطاقة الشمسية اللازمة لتشغيل هذه المضخات، والتراكتورات والعدد والأدوات الزراعية و البلاستيك، التقاوي والأشتال الزراعية والأسمدة والمبيدات الزراعية والأعلاف الحيوانية وأدوية ومستحضرات الصحة الحيوانية وغيرها من المستلزمات.وإجراء الدراسات والمسوحات والتقييم المركز والتفصيلي للأضرار والخسائروالتي لحقت بالقطاع الزراعي في قطاع غزة، بما يشمل تقييم القدرات للموارد الطبيعية الزراعية للإنتاج الزراعي

وفي سوريا ضرورة توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي للفلاحين والمزارعين ومربي الثروة الحيوانية ومربي الدواجن وتربية الأسماك لتمكينهم من الاستمرار بالعمل الزراعي وزيادة الإنتاج الزراعي لتلبية الاحتياجات المتزايدة منه (اسمدة، محروقات، آلات زراعية، قروض زراعية، بذار) وتوفير التمويل اللازم لإعادة تأهيل الموارد الطبيعية والبشرية والمالية اللازمة لإنتاجها. وتعتبر منتجات الحبوب القابلة للتخزين من (القمح، الحمص، العدس، الفول) ومن الأعلاف اللازمة للثروة الحيوانية (الشعير، الذرة، الصويا، كسبة البذور الزيتية) ومن منتجات الزيوت النباتية والسمن من أهم المنتجات التي يجب توفيرها لتلبية زيادة الطلب عليها نتيجة الظروف الراهنة. وتوفير مصادر الطاقة والمحروقات اللازمة لكافة القطاعات الزراعية والصحية ومراكز الايواء وغيرها وبرامج الاستجابة للوافدين والمهجرين السوريين العائدين والتي تشكل أحد العوامل الرئيسية لتحقيق الاستقرار

في ظل الوضع الراهن لحالة القطاع الزراعي في اليمن وحتى يستعيد عافيته فإن التدخلات التالية يمكن أن تخفف من الآثار وتحقق حالة من الاستقرار وتتمثل هذه التدخلات في إعادة وتأهيل البنى التحتية للقطاع الزراعي والتي تعرضت للدمار أثناء الصراع (مثل المباني ومقرات الجمعيات التعاونية ومراكز الصادرات الزراعية وموانئ الصيد والمشاتل ومزارع تربية الحيوانات ومزارع الدواجن ومباني الهيئات الزراعية ومباني البحوث الزراعية) و توفير مستلزمات الإنتاج من البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والمبيدات المختلفة وتوفير الآليات الزراعية مثل الجرارات وآلات الحصاد وآلات الزراعة ورش المبيدات والتوسع في تنفيذ المشروعات الكبيرة

وتبرز الحاجة الملحة في السودان إلى مشروعات إسعافية لإنجاح الموسم الزراعي الصيفي والشتوي عن طريق توفير المدخلات الزراعية (البذور والمبيدات والوقود والأسمدة) والتمويل للمزارعين وأصحاب الأعمال لدعم موسم الزراعة للإسهام في زيادة إنتاج الغذاء. كذلك دعم تأهيل الأسواق والمجازر وما يتصل بها من بنية تحتية وغيرها و إعطاء الأولوية لمنتجات التصدير الزراعية عالية القيمة، مثل الماشية، للمساعدة في سرعة إعادة الإعمار والتعافي. وتوفير اللقاحات والأدوية البيطرية وإصلاح المزارع والمصانع والمساكن الزراعية المتضررة والتي تم تدميرها وتخريبها في كل مناطق البلاد

على المدى القصير (عام واحد)، سيحتاج لبنان إلى حوالي 1.2 مليار دولارٍ لدعم الأمن الغذائي، بالإضافة إلى حوالي 400 مليون دولارٍ لدعم الإنتاج الزراعي في شكل مستلزمات إنتاج، وإعادة تأهيل البنية التحتية، ودعم العمالة لاستعادة الأضرار وبدء الإنتاج الزراعي في المناطق المتضررة بالنزاع (خاصة جنوب لبنان وأجزاء من البقاع).

2 - مرحلة الإنعاش المبكر:

تشمل التدخلات المطلوبة لإنعاش القطاع الزراعي وإعادة الحلقة الإنتاجية للسلع الأساسية لتعزيز الأمن الغذائي وتلبية احتياجات السكان. على إعادة تأهيل المرافق الزراعية مثل مزارع الأسماك، وآبار الري، البيوت البلاستيكية، وحظائر الحيوانات، ومزارع الدواجن. كذلك المعدات الزراعية الحديثة لدعم الإنتاجين النباتي والحيواني، إلى جانب إجراء دراسات لإعادة هيكلة القطاع الزراعي بطرق علمية تراعي الميزات الاقتصادية والاجتماعية. وتتضمن التدخلات تطوير بنية المياه الزراعية من خلال تطبيق تقنيات الحصاد المائي وأنظمة الري الحديثة، إلى جانب التوسع في زراعة المحاصيل الحقلية كوسيلة لزيادة الاكتفاء الذاتي. وتشمل التدخلات أيضاً تحسين إنتاجية الثروة الحيوانية، وتطوير أراضي المراعي والغابات

في قطاع غزة العمل على ترميم وتأهيل الأنظمة الزراعية الأساسية مثل مراكب الصيد ومزارع الاستزراع السمكي وآبار المياه للري الزراعي والبيوت البلاستيكية وحظائر الأبقار والأغنام ومزارع الدواجن، مع التركيز على قطاعات محددة مرتبطة بالأمن الغذائي والسلع الأساسية مثل الأسماك والخضروات المروية والدواجن. وإدخال المعدات والآلات والأدوات للعمل في القطاع الزراعي، وتشمل هذه المعدات الآليات الزراعية، والمعدات الثقيلة اللازمة لاستصلاح الأراضي وشق الطرق الزراعية، وغيرها من الأدوات التقنية التي تمكن المزارعين من رفع كفاءة الممارسات الزراعية المختلفة في قطاعي الإنتاج النباتي والحيواني. وإعادة هيكلة القطاع الزراعي، وذلك من خلال دراسة تقييمية لإعادة هيكلة القطاع الزراعي في قطاع غزة بصورة علمية واقتصادية وتعتمد على الميزة النسبية الاقتصادية والاجتماعية لاستغلال عناصر الموقع الجغرافي والمناخ والسكان في عمليات الإنتاج الزراعي.

أما في الضفة الغربية تشمل التدخلات المطلوبة تطوير البنى التحتية لقطاع المياه الزراعية من خلال تطبيق تقنيات الحصاد المائي وأنظمة الري واستخدام المياه العادمة المعالجة في الزراعة وتأهيل الآبار الجوفية الزراعية واستخدام الطاقة الشمسية لضخ المياه والتوسع في زراعة المحاصيل الحقلية بما يشمل محاصيل القمح والعدس والحمص والشعير والبرسيم لزيادة نسب الاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل. والعمل على زيادة إنتاجية الثروة الحيوانية وتحسين السلالات لزيادة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والحليب. وتطوير وتأهيل أراضي المراعي والغابات وزيادة الرقعة الخضراء. وتوفير الدعم العاجل للمزارعين المتضررين من انتهاكات الاحتلال وقطعان المستوطنين لتعزيز صمودهم من خلال توفير مدخلات الإنتاج الزراعي والتي تشمل البذار العلفي والأعلاف والأغطية البلاستيكية وغيرها من المستلزمات الأخرى. وكذلك إعادة تأهيل قدرات وزارة الزراعة والمؤسسات والجمعيات الزراعية لتكون قادرة على تقديم الدعم الفني والتقني للمزارعين

تتلخص التدخلات المطلوبة في سوريا في ترميم وتأهيل أنظمة الزراعة ومنها مشاريع المزارع السمكية الأسرية وإقامة الأقفاص العائمة بالمسطحات المائية في البحيرات والسدود بوحدات إنتاجية صغيرة للتربية من صغار الفلاحين المقيمين وإقامة مزارع تربية الأسماك بالنظام المغلق. وما يلزم ذلك من إقامة مختبرات ومراكز متطورة لإنتاج الإصبعيات وإقامة محميات مائية لحماية أنواع محددة من الاندثار ونظام مراقبة للأعلاف المستخدمة بالتربية ولوسائل الصيد وأسواق بيع المنتجات

وفي قطاع الثروة الحيوانية هنالك حاجة إلى توفير مستلزمات إنتاج صوص التربية لإنتاج الفروج (توفير جدات دواجن) وتوفير الأعلاف اللازمة للتربية وتوفير لقاحات الحمى القلاعية والأدوية البيطرية لمعالجة قطيع الثروة الحيوانية وتربية المواشي وإقامة مشاريع متناهية الصغر وصغيرة لتربية الثروة الحيوانية وإقامة مراكز لجمع وتسويق الحليب

وفي قطاع الانتاج النباتي تبدو الحاجة ملحة إلى ضرورة إعادة تأهيل الصوامع لتخزين الحبوب، إضافة إلى توفير المكننة والتقنيات الزراعية ودعم هذا الريف لتمكينه من تأسيس مشاريع تنموية محلية من الموارد المتاحة في مناطق إقامتهم تساعد على رفع القيمة المضافة من المنتجات ورفع سوية المجتمعات الريفية إنتاجياً وتسويقياً.

في اليمن لا بد من إعطاء أهمية لمشروعات تنمية الشباب والنساء الريفيات وتأهيل وتنمية مهارات وقدرات الكوادر الزراعية الحكومية وكوادر الجمعيات التعاونية المختلفة والمنتجين الزراعيين من الشباب والنساء والتوجه نحو الزراعة الآلية والزراعة الذكية في المناطق ذات المساحات الكبيرة. بالإضافة إلى التدخلات السابقة فإن التوجه نحو تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة والري والثروة السمكية سوف يساهم في تحقيق التنمية والاستقرار للقطاع الزراعي، وذلك من خلال السعي الحثيث للعمل على تنفيذ أهداف وبرامج الإستراتيجية وركائزها الخمس التي تتضمن (17) برنامجاً وتشتمل على العديد من المشروعات التنفيذية منها: 1- تحسين النظم الغذائية والحالة التغذوية بشكل مستدام، وخاصة لدى الأسر الضعيفة. 2- زيادة الأداء والقدرة التنافسية لسلاسل قيمة المحاصيل والثروة الحيوانية والسمكية الحساسة للتغذية. 3- تحسين الإدارة المستدامة والمقاومة للمتغيرات المناخية وترشيد استخدام الموارد الطبيعية. -4- زيادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للجهات الفاعلة الأكثر ضعفاً على طول قطاع الأغذية الزراعية . 5- تحسين الحوكمة والبيئة التمكينية للتخطيط وتعبئة الموارد للهدفين 1 و 2 من أهداف التنمية المستدامة

في لبنان وحسب التقييم الاولي لوزارة الزراعة اللبنانية فان الحاجة ماسة معظم مدخلات الانتاج من بذور (خضروات وبقوليات والذور العلفية) وبيوت البلاستيكية وشبكات ري واسمدة ولقاحات بيطرية وجرارات زراعية وتاهيل البنية التحتية للمنشات الزراعية ومختبرات زراعية وحدمات الارشاد الزراعي

في السودان تبرز الحاجة الى استحداث طرق تمويل وتأمين مناسبة و إجراءات ونظم ضريبية مشجعة لدعم مشروعات تطوير الصادرات بمشاركة القطاع الخاص خصوصا في الإنتاج والتجهيز و التسويق، بالإضافة إلى الترتيبات اللوجستية و كذلك الاتفاقات والبروتوكولات الدولية التي تستهدف تعظيم المصالح المشتركة. هناك طلبات عالية للمحاصيل السودانية مثل السمسم والقطن والصمغ العربي وفول الصويا واللحوم الحمراء. يمكن الدخول في اتفاقيات للتصدير عبر الصناديق السيادية للدول التي لديها علاقات تجارية متينة مع السودان

المراجع التي تم الاستعانة بها في هذا التقرير مدرجة ادناة للاستزادة لمن يرغب:

- Global Hunger Index 2024, Alliance 2015, Deutsche Welthungerhilfe e. V., Concern Worldwide, and Institute for International Law of Peace and Armed Conflict (IFHV)

- SOFI 2023 (The State of Food Security and Nutrition in the World) FAO, WFP, UNICEF, WHO, and IFAD.

- Global Report on Food Crises, GRFC 2024, Global Network Against Food Crises and Food Security Information Network, FSIN

- FAO–WFP Hunger Hotspots, early warnings on acute food insecurity, June to October 2024 outlook, FAO, WFP and Global Network Against Food Crises

- IPC, Integrated Food Security Phase Classification, Five phases from 1 to 5 , Phase 1 Minimal Food insecurity, Phase 2 Stressed, Phase 3 Crises, Phase 4 Emergency and phase 5 Catastrophe/Famine

- FAO, 2024. Lebanon at a Glance. https://www.fao.org/lebanon/our-office/lebanon-at-a-glance/en#:~:text=Agriculture%20plays%20an%20important%20role,to%2013%20percent%20in%202020.

- Jalkh, Jeanine, 2024. Lebanon's Economy, Another Victim of Hezbollah-Israel War. L'Orient Today, 26 Mar. 2024. https://today.lorientlejour.com/article/1408350/lebanons-economy-another-victim-of-hezbollah-israel-war.html.

- Ministry of Agriculture, وزارة الزراعـة - الإحصـاء الـزرا ي ع 2010. الشـامل لعـام. http://www.agriculture.gov.lb/Statistics-and-Studies/Comprehensive-Agricultural-Statistics/statistics-2010.

- FAO, Regional Overview of Food Security and Nutrition (Near East and North Africa) 2023

- Abdallah, C., Der Sarkissian, R., Termos, S., Darwich, T. & Faour, G., 2018. Agricultural risk assessment for Lek banon to facilitate contingency & DRR/CCA planning by the Ministry of Agriculture. Beirut, Centre National de la Recherche Scientifique (CNRS) and Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO).

- International Organization for Migration (IOM), Oct 14 2024. DTM Lebanon - Mobility Snapshot - Round 53 - 14-10-2024. IOM, Lebanon.

- According to the World Food Programme (WFP), the Survival Minimum Expenditure Basket (SMEB) for a family of five in Lebanon is approximately $435 per month. This basket includes essential food items necessary for basic survival. The SMEB is designed to meet the basic survival food needs of households, particularly in crisis situations like those faced by Syrian refugees in Lebanon.

- Lebanon: The food component of the SMEB includes a monthly ration per person of6 kg of rice, 3.9 kg of bulgur, 1.5 kg of pasta, 1.5 kg of white beans, 1.5 kg of sugar, 0.9 liters of sunflower oil, 0.3 kg of salt, 1.2 kg of canned meat, This basket is valued at approximately $2.90 per person per day.

- https://www.undp.org/lebanon/press-releases/undp-and-uk-support-saidas-fishing-sector-partnership-ministry-social-affairs-and-ministry-public-works-and-transport

- Lebanon: Stored agricultural inputs, green houses, farm equipment and machinery (trucks, tractors, thresher), equipment/materials for seed processing, Irrigation equipment (engines, electric motors, pumps), drainage systems, equipment and infrastructure, internal farm roads, research, training and extension center, pasturelands, livestock sheds, agriculture storage buildings (cold storage and warehouses), vegetable markets, stored feed, and fodder, livestock equipment and machinery, fisheries enforcement and monitoring, fishing equipment, fisheries infrastructure (landing sites) and markets, bakeries and mills.

- IPC/TWG Sudan, Dec 2023

- التعداد الزراعي الثاني 2021 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- تقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية 2024

- بيانات مصرف سوريا المركزي 2024

- احصاءات وزارة الزراعة السورية 2024

- موجز دراسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الحرب وانعدام الأمن الغذائي: واقع جديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- سورية- 2024./10/25

- بيانات وزارة الزراعة والري في اليمن 2024.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الوثيقة الاستراتيجية والعملية لإعادة إعمار قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بالسودان، 2024

- مخاطبات وزارة الزراعة اللبنانية اكتوبر 2024